

المقومات الجغرافية للصناعة التحويلية في

محافظة ميسان

المدرس الدكتور
كفاية عبد الله العلي
جامعة البصرة - كلية التربية

المقدمة :

تؤدي عملية التصنيع دورا هاما ورئيسيا في النهوض بحالة الاقتصاد من الركود إلى الرخاء ، وتنقله من حالة التخلف إلى حالة التنمية والتطور محققه معدلات نمو مرتفعه في الدخل القومي الذي يكون من نتائج توزيعه وإعادة توزيعه زيادة وتوسيع طاقات البلد الإنتاجية من جهة . ورفع لمستوى معيشة السكان وتحقيق الرفاه المادي والاجتماعي لهم من جهة أخرى .

فعن طريق التصنيع يتم تصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد ويتم تنويع مصادر الدخل والإنتاج ويتحقق الاستخدام الكامل وتنمو القطاعات الأخرى نموا سريعا ومتوازيا بجانب القطاع الصناعي ، وتتم الاستفادة من كافة الإمكانيات الجغرافية المتاحة في المنطقة . وبالرغم من امتلاك محافظة ميسان العديد من المقومات الجغرافية التي تؤهلها لقيام نشاط صناعي فيها ألا أن هناك إهمالا وواضحا لها من قبل المسؤولين . ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على واحدة من أهم أنشطة المحافظة ، وهي الصناعة التحويلية ومقومات قيامها .

اعتمد في كتابة هذا البحث على المصادر المكتبية من أدبيات الصناعة والبحوث والدراسات المنشورة التي تناولت موضوع البحث بشكل كلي أو جزئي ، فضلا عن البيانات التي يعدها الجهاز المركزي للإحصاء بوزارة التخطيط المنشورة وغير منشورة ، إضافة إلى بيانات المستقصاة من دوائر محافظة ميسان .

وبناء على مشكلة البحث وهدفه ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية:-

المبحث الأول : مؤشرات تطور الصناعة التحويلية في محافظة ميسان .

المبحث الثاني : المقومات الجغرافية للنشاط الصناعي في محافظة ميسان .

المبحث الثالث : الهيكل الصناعي في محافظة ميسان

المبحث الأول

مؤشرات تطور الصناعة التحويلية في محافظة ميسان .

ولغرض معرفة واقع هذه الصناعة وأهميتها النسبية في محافظة ميسان من إجمالي الصناعات التحويلية في القطر ، ثم دراسة نمو وتحليل هذه الصناعة في الصناعة التحويلية في القطر من حيث المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كعدد المؤسسات الصناعية، عدد العاملين ، وأجورهم وقيمة الإنتاج ، وقيم مستلزمات الإنتاج والقيم المضافة .

1- عدد المنشآت

من خلال الجدول (1) يظهر لنا ما يأتي :

في عام 1973 وهي سنة الأساس في الجدول أن عدد المنشآت الصناعية التحويلية في القطر بلغ 27592 منشأة منها 857 منشأة للصناعة التحويلية في محافظة ميسان ، أي أنها شكلت نسبة قدرها 3و10 % من إجمالي عدد المنشآت في القطر ، انخفضت النسبة إلى 2و26 % من إجمالي عدد المنشآت في القطر وهذا لا يعني تراجع بقدر ما يشير إلى النمو الحاصل في عدد المنشآت في القطر والتي نمت بمعدل 6و85 % وهذا يفوق معدل نمو المحافظة والبالغ 27و0 % وبالرغم من أن عقد السبعينيات كان يمثل بداية التطور الحقيقي في حركة تأسيس المنشآت في القطر وهذا ما أكدته خطتي التنمية القومية (1970-1975) من خلال إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي في حجم الاستثمارات ، إلا أن الذي يلاحظ أن محافظة لم يخصص لها سوى 11و2 % ، 3و01 % في كلتا الخطتين على التوالي (جواد 1981 ، ص 77-78) ، لذا كانت مساهمتهم بسيطة في إضافة أعداد جديد من المنشآت .

ومن ملاحظة معدلات النمو نجد هناك ترجعا في أعداد المنشآت بشكل سلبي سواء للصناعات التحويلية في المحافظة أو في القطر خلال عام 1983 وهذا يعود إلى الحرب العراقية الإيرانية وقرب المحافظة من الحدود الشرقية وهذا اثر على تراجع في أهميتها النسبية فانخفضت إلى 59و1 % عام 1983 ، ومع قرب انتهاء الحرب عادت حركة بناء المنشآت تتصاعد لذا حققت المحافظة نمو قدره 63و2 % وهذا يفوق معدل النمو الذي سجلته الصناعات التحويلية في القطر والبالغ 17و1 % ، مما أدى ذلك إلى تقدم أهميتها لنسبية إلى 71و1 % من إجمالي عدد المنشآت في القطر ، وإذا ما تفحصنا معدلات النمو خلال المدة 1988-1993 ولغاية 1998 لكل من المحافظة والقطر نجدها سلبية ماعدا عام 1998

سجلت المحافظة فقط معدل نمو ايجابي قدره 4و51% أدى إلى تقدم أهميتها النسبية من 1و01% عام 1993 إلى 1و30 عام 1998 وهذا لا يعكس تطور في إعداد المنشآت حيث فقدت المحافظة 168 منشأة عام 1998 تمثل 28و86% من المنشآت عام 1988 وذلك يعود إلى ظروف الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام 1990 ، خلال عام 2002 سجلت الصناعات التحويلية في المحافظة أهمية نسبية قدرها 3و72% من إجمالي عدد المنشآت في القطر ومعدل نمو 20و44% وهي أعلى أهمية نسبية ومعدل نمو وصلت إليه المحافظة خلال المدة 1973- 2002 ، في الوقت نفسه سجلت الصناعات التحويلية في القطر معدل نمو قدره 16و93% .

جدول (1)

معدل النمو والأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية التحويلية في محافظة ميسان والقطر للمدة 1973-2002

السنة	عدد المنشآت في المحافظة	عدد المنشآت في القطر	%	معدل النمو في المحافظة	معدل النمو في القطر
1973	857	27592	3و10	-	-
1978	869	38436	2و26	0و27	6و85
1983	511	31996	1و59	10و07-	3و60-
1988	582	33914	1و71	2و63	1و17
1993	332	32617	1و01	10و61-	0و77-
1998	414	31731	1و30	4و51	0و54-
2002	2582	69384	3و72	44و20	16و93

المصدر :

- 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء الصناعي . لسنوات السلسلة الزمني (1973 - 2002) .
- 2- مديرية الإحصاء في محافظة ميسان ، قسم الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة لعام 2002 .

2- عدد العاملين :

يعد مؤشر عدد العاملين من المعايير المهمة في تحليل هيكل القطاع الصناعي ، لأنه مؤشر مادي لا يتأثر بالتذبذب الذي يحصل في القيم نتيجة التغيرات التي تحدث في الأسعار (المحمدي 2002 ،ص90) . ومن الجدول (2) يظهر أن الصناعات التحويلية في محافظة ميسان استطاعت أن تسهم بنسبة 3 و51 % من أجمال العاملين في الصناعات التحويلية في القطر عام 1973 ، انخفضت هذه النسبة عام 1978 إلى 2 و92 % وبمعدل نمو 2 و78 % ويعود هذا إلى ازدياد عدد العاملين في القطر والذي سجل معدل نمو 6 و64 % نتيجة التطور الحاصل في عدد المؤسسات .

جدول (2)

معدل النمو والأهمية النسبية للعاملين في الصناعة التحويلية في محافظة ميسان

والقطر 1973- 2002

معدل النمو		2/1 %	عدد العاملين		السنوات
القطر	المحافظة		في القطر (2)	في المحافظة (1)	
-	-	3 و51	147701	5196	1973
6 و64	2 و78	2 و92	203737	5961	1978
2 و21	3	2 و25	227293	5118	1983
2 و35	1 و60-	1 و83	257650	4721	1988
3 و075	1 و35-	2 و05	214740	4410	1993
2 و21-	6 و94	3 و21	191977	6170	1998
8 و12	8 و84	3 و31	283765	9414	2002

المصدر :

- 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء الصناعي . لسنوات السلسلة الزمني (1973 – 2002) .
- 2- مديرية الإحصاء في محافظة ميسان ، قسم الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة لعام 2002 . أما خلال المدة 1983 – 1988 فقد سجل عدد العاملين تراجعاً خلال هذه المدة بسبب التحاق أعداد كبيرة منهم بالجبهات ، فضلاً عن ذلك لم تستطع محافظة ميسان أن تجذب إليها الأيدي العاملة العربية التي قدمت إلى العراق خلال هذه المدة ، لذا كانت معدلات

النمو سلبية خلال هذه المدة وتبلغ - 3%، 1 و60% على التوالي ، وعلى اثر ذلك تراجعت أهميتها النسبية إلى 1 و83% عام 1988 ، كما انخفضت معدلات نمو العاملين في القطر عما كان عليه عام 1978 لنفس السبب ، أما خلال المدة 1993-1998 فقد ازدادت الأهمية النسبية لعدد العاملين في الصناعات في المحافظة وقد بلغت 21 و3% وبمعدل نمو 94 و6% ، في حين سجلت الصناعات التحويلية في القطر معدلات نمو سالبة خلال هذه المدة بلغت - 57 و3% ، -21 و2% على التوالي . وإذا ما تفحصنا معدلات النمو خلال المدة 1998 - 2002 نجد أن معدل نمو العاملين في الصناعة في المحافظة بلغ 84 و8% وهو أعلى من معدل نمو العاملين في القطر البالغ 12 و8% مما اثر هذا على تقدم الأهمية النسبية للعاملين في المحافظة إلى 31 و3%، والجدير بالذكر أن معدلات نمو العاملين في المحافظة منخفضة وذلك لان أغلبية المنشآت الصناعية صغيرة تم منح أصحابها أجازة تأسيس دون متابعة فعليه من قيامها ، فضلا عن تراجع أعداد العاملين في القطاع العام بعد تخليها عن منشاتها للقطاع الخاص .

3- قيمة الأجور :

تتباين قيمة الأجور المدفوعة للعاملين من إقليم لآخر ومن صناعة لأخرى ، وفي محافظة ميسان تتباين قيمة الأجور المدفوعة للعاملين بحسب الموقع الجغرافي للصناعة وفروعها والتركيب المهني ، وبوجه خاص قيمتها للعاملين في القطاع الخاص ، أما قيمتها للقطاع العام فأنها تحدد وفق القوانين المعتمدة مع وجود فوارق فيما يخص العاملين بنظام الحوافز المادية ، والجدول (3) يوضح النمو الحاصل في قيمتها . ومن الجدول السابق الذكر يمكن أن تلاحظ بان الصناعات التحويلية استطاعت أن تسهم بنسبة 29 و0% من إجمالي الأجور المدفوعة للصناعات التحويلية في القطر عام 1973 ، وبالرغم من تضاعف قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في الصناعة في المحافظة إلى حوالي 6 و6 مرة خلال المدة 1973 - 1978 وبمعدل نمو قدره 85 و45% إلا أن أهميتها النسبية لم ترتفع عن 1 و02% ، يعود هذا إلى الزيادة الكبيرة التي حصلت في حجم العمالة في القطر خلال المدة نفسها حيث نمت قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في القطر في الصناعة التحويلية بمقدار 88 و13% ، أما خلال المدة 1983 - 1988 حصل تراجع في معدلات نمو قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة حيث سجلت قيمة سالبة في نهاية المدة بلغت -

74 و8% وهذا جاء نتيجة للتراجع في عدد المؤسسات والعاملين فيها مما أدى إلى تراجع أهميتها النسبية إلى 86 و0% ، أما بالنسبة لمعدلات نمو قيمة الأجور في القطر فقد سجلت معدل سالب في بداية المدة بلغ -92 و6% ومعدل 39 و6% في نهايتها .

جدول (3)

معدل النمو والأهمية النسبية للأجور المدفوعة للعاملين في الصناعات التحويلية في

محافظة ميسان للمدة 1973-2002

(100 دينار)

معدل النمو		%2/1	الأجور		السنة
القطر	المحافظة		القطر (2)	المحافظة (1)	
-	-	%29	30349	90	1973
13 و88	45 و85	1 و02	58153	594	1978
6 و92-	5 و05	1 و87	40612	760	1983
6 و39	8 و74-	0 و86	55361	481	1988
28 و33	70 و57	3 و60	192741	6945	1993
4 و56	8 و22	4 و28	240926	10312	1998
11 و93	17 و22	5 و39	423320	22822	2002

المصدر :

- 1- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء الصناعي لسنوات السلسلة الزمني 1973 - 2002 .
- 2- مديرية إحصاء محافظة ميسان ، قسم الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة لعام 2002 .

وما بين عامي 1988-1993 حصل تطور واضح في نصيب العاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة من الأجور الإجمالية والبالغة 6 و945 مليون دينار عما كانت عليه عام 1988 والتي تحققت بمعدل نمو سنوي قدره 70 و57% مقابل معدل نمو سنوي للأجور المدفوعة في القطر والبالغة 28 و33% وهذا نتيجة للتطور الحاصل في استخدام الأيدي العاملة ولاسيما العربية في مؤسسات القطاع العام الكبيرة ، فضلا عن حالة التضخم النقدي التي عاشها العراق بعد عام 1991 ، لذا حققت قيمة الأجور معدلات نمو

خلال المدة 1998 - 2002 تراوحت بين 22 و 8 % ، و 22 و 17 % على التوالي مما أدى إلى تقدم أهميتها النسبية إلى 39 و 5 % ، بينما سجلت قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في القطر معدلات نمو بلغت 4 و 56 % ، و 93 و 11 % على التوالي .

4- قيمة الإنتاج :

من الجدول (4) يتبين أن الصناعات في المحافظة استطاعت أن تسهم بإنتاج قيمته 1329 مليون دينار من أجمال قيمة الإنتاج الصناعي التحويلية في القطر شكلت نسبة 1 و 87 % من إجمالي قيمة الإنتاج في القطر والبالغ 70986 مليون دينار عام 1973 ، وبالرغم من تضاعف قيمة الإنتاج الصناعي التحويلية في المحافظة خلال المدة 1973 - 1978 وبمعدل نمو قدره 15 و 70 % إلا أن أهميتها النسبية انخفضت إلى 39 و 0 % وذلك يعود إلى ارتفاع معدل نمو في قيمة الإنتاج الصناعي التحويلية في القطر والبالغ 25 و 58 % خلال المدة نفسها ، وخلال المدة 1983 - 1988 حصل ارتفاع في قيمة الإنتاج في المحافظة إذا ارتفاع من نصيبها من 91 و 0 % إلى 1 و 47 % ، كما أنها سجلت معدل نمو 3 و 06 % في بداية المدة 5 و 87 % في نهايتها وهي عكس معدلات النمو السلبية التي سجلتها الصناعات التحويلية في القطر خلال هذه المدة والبالغة - 12 و 95 % ، - 3 و 82 % على التوالي ، هذا بسبب الحرب العراقية الإيرانية .

جدول (4)

معدل النمو والأهمية النسبية لقيمة الإنتاج الصناعي التحويلية في محافظة ميسان والقطر للمدة 1973 - 2002 وبالأسعار الثابتة

(1000 دينار)

السنوات	قيمة الإنتاج		2/1 %	معدل النمو	
	المحافظة (1)	القطر (2)		المحافظة	القطر
1973	1329	70986	1 و 87	-	-
1978	2756	704699	39 و 0	15 و 70	58 و 25

12و95-	3و06.	0و91.	352160.	3205.	1983.
3و82-	5و87.	1و47.	289747.	4264.	1988.
27و02.	48و23.	3و18.	958226.	30515.	1993.
24و57.	24و73.	3و18.	2874678.	91545.	1998.
3و12.	4و42.	4و48.	3352610.	150301.	2002.

المصدر :

- 1- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء الصناعي لسنوات السلسلة الزمني 1973-2002
- 2- مديرية إحصاء محافظة ميسان، قسم الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة لعام 2002 .

ونتيجة لاستجابة المحافظة للتطورات التي حصلت في الاقتصاد وكذلك ازدياد عدد المنشآت والعاملين وأجورهم بعد انتهاء الحرب استمرت الزيادة في قيمة الإنتاج خلال المدة 1993 – 1998 ولغاية 2002 تحققت معدلات نمو بلغت 23 و48 % ، 73 و24 % على التوالي في بداية المدة وتراجع في نهايتها بلغ 42 و10 %، أدى إلى تقدم أهميتها النسبية من 18 و3 % في بداية المدة إلى 48 و4 % في نهايتها ، فضلا عن ذلك فقد تضاعفت قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية في المحافظة خلال هذه المدة إلى 5 مرة عن المدة السابقة ، أما قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية في القطر فقد اتسمت بالتذبذب في معدلات نموها خلال هذه المدة حيث سجلت أوطأ معدل 12 و3 % عام 2002 ، بينما سجل أعلى معدل نمو قدره 27 و02 % عام 1993 وهذا يعكس حالة التضخم النقدي وتدني قيمة الدينار العراقي .

5- قيمة مستلزمات الإنتاج :

تمثل قيمة مستلزمات الإنتاج مؤشرا لوجود حركة صناعية واسعة في المنطقة لان قيمة مستلزمات الإنتاج تشمل جميع المبالغ المنفقة لتنفيذ مجمل الفعاليات النشاط الصناعي ، ويختلف هذا المؤشر عن المؤشرات السابقة له واللاحقة ، حيث ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج بمعدلات اكبر من ارتفاع قيمة الإنتاج يعد مؤشر سلبي على قدرة الصناعة في إضافة قيم جديدة ، أما انخفاضها يدل على كفاءة وقدرة الصناعة المعنية في استغلال مستلزمات الإنتاج الاستغلال الأمثل من خلال عملياتها الإنتاجية. ومن الجدول (5) يتضح أن نسبة قيمة مستلزمات الإنتاج الصناعات التحويلية في محافظة ميسان بلغت 52 و2 % من قيمة مستلزمات الإنتاج في القطر عام 1973 ، بالرغم من تضاعف قيمة المستلزمات في

المحافظة ألا أن أهميتها النسبية انخفضت إلى 36 و0 % وهذا يعود إلى أن معدل نمو قيمة مستلزمات الإنتاج في القطر والبالغة 90 و72 % تبلغ أكثر من أربع مرات من نمو قيمة مستلزمات الإنتاج في المحافظة والبالغة 39 و17 % نتيجة لزيادة عدد المنشآت في القطر عام 1978 . وخلال المدة 1983 - 1988 حصل ارتفاع في قيمة مستلزمات الإنتاج في المحافظة إذ ارتفع نصيبها من 65 و0 % إلى 3 و2 % ، كما أنها سجلت معدل نمو سالب بلغ - 26 و8 % في بداية المدة ارتفع في نهايتها إلى 38 و12 % ، كما سجلت قيمة مستلزمات الإنتاج في القطر معدلات سالبة بلغت - 50 و18 ، - 40 و10 % على التوالي لنفس المدة وهذا يعود إلى الانخفاض المطلق في قيمة الإنتاج الصناعات التحويلية.

خلال المدة 1993 - 1988 ولغاية 2002 ونتيجة لنمو الحاصل في المؤشرات الصناعة التحويلية السابقة تحققت معدلات نمو بلغت 96 و59 % ، 2 و21 % على التوالي في بداية المدة وتراجع في نهايتها بلغ 53 و8 % ، إلى تقدم أهميتها النسبية إلى 70 و4 % من إجمالي قيمة المستلزمات في بداية هذه المدة وتراجعها في نهايتها إلى 17 و4 % ويعود التذبذب في الأهمية النسبية خلال هذه المدة إلى تذبذب قيمة الدينار العراقي خلال مدة الحصار . أما قيمة المستلزمات للصناعات التحويلية في القطر فقد اتسمت بالتذبذب أيضا في معدلات نموها خلال هذه المدة حيث سجلت أوطأ معدل نمو قدره 24 و5 % عام 2002 بينما سجل أعلى معدل نمو قدره 28 و35 % عام 1993 ، وهذا يعكس حالة التضخم النقدي بالإضافة إلى ارتفاع قيمة مستلزمات إنتاج الأجنبية إلى إجمالي قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية .

جدول (5)

معدل النمو والأهمية النسبية لقيمة مستلزمات الإنتاج الصناعات التحويلية في محافظة ميسان والقطر للمدة 1973 - 2002 وبالأسعار الثابتة

(1000 دينار)

معدل النمو		%(2/1)	قيمة مستلزمات الإنتاج		السنوات
القطر	المحافظة		القطر(2)	المحافظة(1)	
-	-	2 و52	41168	1039	1973
72 و90	17 و39	0 و36	636117	3217	1978
18 و50-	8 و26-	0 و65	228625	1499	1983

10و40-	12و38.	2و03.	132009.	2688.	1988.
35و28.	59و96.	4و70.	598236.	28153.	1993.
27و88.	21و02.	3و57.	2046701.	73104.	1998.
5و24.	8و58.	4و17.	2642303.	110352.	2002.

المصدر : 1- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء الصناعي لسنوات السلسلة الزمني 1973-2002
2- مديرية إحصاء محافظة ميسان، قسم الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة لعام 2002 .

6- القيمة المضافة :

تعد القيمة المضافة من المؤشرات المهمة ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فهي تشير إلى ما تقدمه الصناعة من إسهامات في مجموع الاقتصاد القطر ، وتمثل الفرق بين قيمة الإنتاج بكلفة عوامل الإنتاج وبين كلفة المواد المستخدمة في إنتاجها ، وتزداد هذه القيمة بزيادة كفاءة عوامل الإنتاج ، في حين أنها تتأثر في حالة تدني هذه الكفاءة (حسين 1978 ، ص74) (عبد الكريم ، الكراوي ، 1999 ، ص45) . نلاحظ من الجدول (6) أن القيمة المضافة التي كونتها الصناعات التحويلية في المحافظة قد شكلت في عام 1973 نمو 97و0% من أجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية في القطر ، خلال المدة 1973-1978 تضاعفت القيمة المضافة إلى أكثر من 1و5 مرة وبمعدل نمو سنوي قدره 8و64% بينما سجلت الصناعات التحويلية في القطر معدل نمو قدره 12و18% وقد أدى ذلك إلى تراجع أهميتها النسبية إلى 64و0 عام 1978 .

جدول (6)

معدل النمو والأهمية النسبية للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية في محافظة ميسان والقطر للمدة 1973-2002 وبالأسعار الثابتة.

(1000 دينار)

معدل النمو		%(2/1)	القيمة المضافة		السنوات
القطر	المحافظة		القطر(2)	المحافظة(1)	
-	-	97و0	29818	290	1973.
12و18	64و8	64و0	68582	439	1978.
49و12	31و19	38و1	123535	1706	1983.
5	57و1-	99و0	157738	1576	1988.

17و94	8و42	0و65	359990	2362	1993
18و12	50و83	2و22	827977	18441	1998
3و01-	16و71	5و62	710307	39949	2002

المصدر : 1- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء الصناعي . لسنوات السلسلة الزمني 1973-2002
2- مديرية إحصاء محافظة ميسان، قسم الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة لعام 2002 .
وخلال المدة 1978 – 1983 ولغاية 1988 ارتفع معدل نمو القيمة المضافة في المحافظة إلى 31 و19 % مما أدى إلى تقدم أهميتها النسبية إلى 38 و1 % وهذا يعود إلى قيام القطاع العام ببعض المشاريع الكبيرة في المحافظة في بداية عقد السبعينات وأعطت ثمارها في بداية هذه المدة خلال عام 1983 وهذا ما توضحه ارتفاع معدلات النمو خلال العامين المذكورين ، إنا بعد عام 1983 سجلت القيمة المضافة في المحافظة معدلات نمو سالبة بلغت -57 و1 % ، ما أدى إلى تراجع أهميتها النسبية إلى 99 و0 % بينما سجلت القيمة المضافة في القطر ارتفاعا في بدايتها بلغت 49 و12 % وتراجع في نهايتها بلغت 5 % وهذا يعود إلى تراجع معدلات نمو في قيم الإنتاج ومستلزمات الصناعة التحويلية في القطر ، وخلال المدة 1988-1993 ازداد معدل نمو القيمة المضافة لهذه الصناعة في المحافظة إلى 42 و8 % إلا أنه غير كافي لزيادة أهميتها النسبية بسبب ارتفاع معدل نمو القيم المضافة في القطر والبالغة 94 و17 % لذا لم تزداد أهميتها النسبية عن 65 و0 % ، استمرت معدلات نمو القيمة المضافة في الازدياد خلال المدة 1998-2002 في المحافظة والقطر فبلغت 83 و50 % ، 12 و18 % على التوالي في بدايتها ألا أنها تراجعت في نهايتها إلى 71 و16 % ، 01 و3 % على التوالي ، وقد أثرت معدلات النمو في القطر على تقدم أهميتها النسبية من 22 و2 % إلى 62 و5 % خلال المدة نفسها .

المبحث الثاني

المقومات الجغرافية لقيام الصناعة في محافظة ميسان .

1 - الموقع الجغرافي :

تشكل دراسة الموقع الجغرافي وتحليله حجر الزاوية في التحليل الجغرافي للإقليم وذلك لما يعكسه موقع الإقليم من مقومات جغرافية (طبيعية أو اقتصادية) يكون لها تأثير مباشر في أي نشاط صناعي يمكن أن يقوم في الإقليم . ويظهر تأثير الموقع في نشوء

الصناعة وازدهارها من خلال موقع قطر ما أو منطقة بالنسبة إلى الأقطار الأخرى أو بالنسبة لليابسة أو المسطحات المائية (شريف ، 1981 ، ص100)

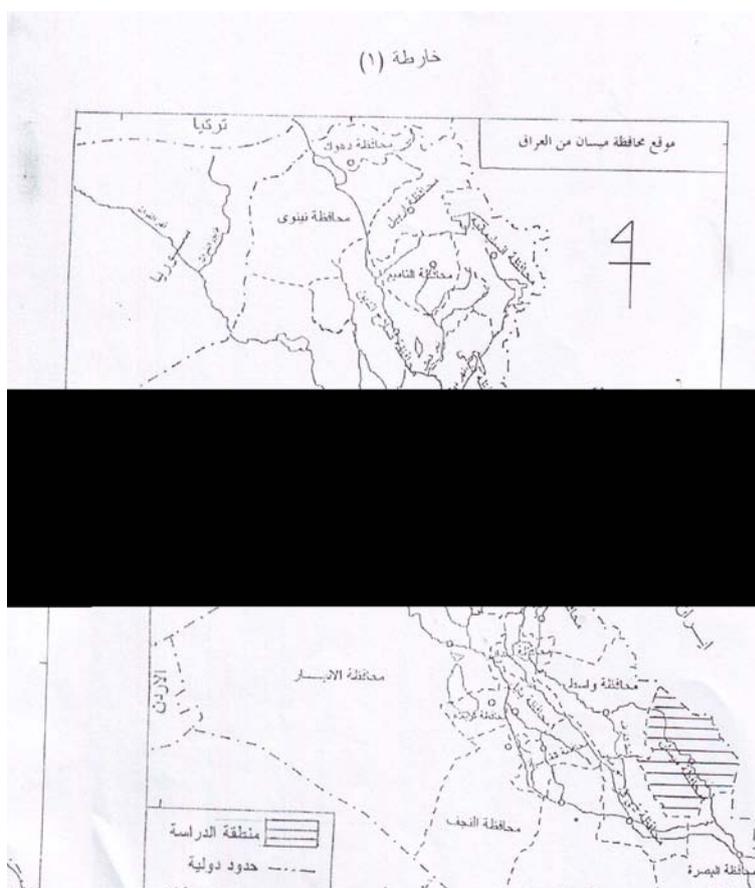
تتميز محافظة ميسان بموقع جغرافي يوفر لها إمكانات قيام صناعة أذا ما تم استثماره بصورة جيدة لكونها تمثل الركن الجنوبي الشرقي من العراق ، وتقع بين طول 30 و 46 و 47 شرقا ، ودائرتي عرض 15 و 31 و 45 و 32 شمالا ويحدها من الشمال والشمال الغربي محافظة واسط ويحدها من الجنوب محافظة البصرة ، ومن الغرب محافظة ذي قار بينما يحدها من الشرق والشمال الشرقي الحدود الدولية مع إيران خارطة (1) .
اكسب هذا الموقع المحافظة أهمية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي فموقعها المجاور لمحافظة البصرة وذي قار و واسط قد وفر لها سوقا اقليميا لمنتجات بعض الصناعات المقامة فيها والتي تفتقر إليها هذه المحافظات مثل صناعة الكاشي والموزاييك وصناعة الطابوق وبعض الصناعات الغذائية وخاصة تلك التي تعتمد على حليب الجاموس بالدرجة الأساس .

أما على المستوى الخارجي فان موقعها هذا وبعد تحسن العلاقات العراق الاقتصادية مع إيران قد هيا لها فرصة لتبادل التجاري معه ، حيث يمر عبر أراضي المحافظة جزءا من هذه التجارة في الوقت الحاضر .

لقد عكس الموقع الجغرافي للمحافظة العديد من المقومات الجغرافية والتي قد تشكل عاملا محفزا في نشوء الصناعة وتطورها وخاصة أن المحافظة تمتلك العديد من الموارد مثل النفط والأطيان والرمال والحصى وغيرها فضلا عن تنوع مصادر الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) حيث اشتهرت المحافظة بزراعة العديد من المحاصيل الصناعية مثل قصب السكر والذرة الصفراء والحبوب فضلا عن ملائمة بيئتها الطبيعية لتربية الحيوانات من أغنام وماعز وجاموس وأبقار مما يسهم في توفير متطلبات الصناعات الغذائية والنسجية وديغ الجلود والصناعات الكيماوية وبعض الصناعات الإنشائية .

2 - التكوين الجيولوجي :

تأتي أهمية دراسة التكوين الجيولوجي لمحافظة ميسان في كونها تبين لنا التكوينات الصخرية الموجودة فيها ، ومن ثم أنواع المعادن المتاحة للاستثمار الصناعي لارتباط المعادن بأنواع معينة من الصخور ، كما تعد الصخور نفسها موردا اقتصاديا يمكن استغلاله مباشرة او بعد إجراء عمليات صناعية عليها (التميمي ، 1985 ،



ص66) فضلا عما للتكوين الجيولوجي من تأثير على استقرار المنطقة وفي قدرة التربة على تحمل الإثقال والإنشاءات وعلى مستوى المياه الجوفية ومن ثم نوع وكلف الإنشاءات ومدى ثبات الأسس (الجنابي ، 1996 ، ص53) .

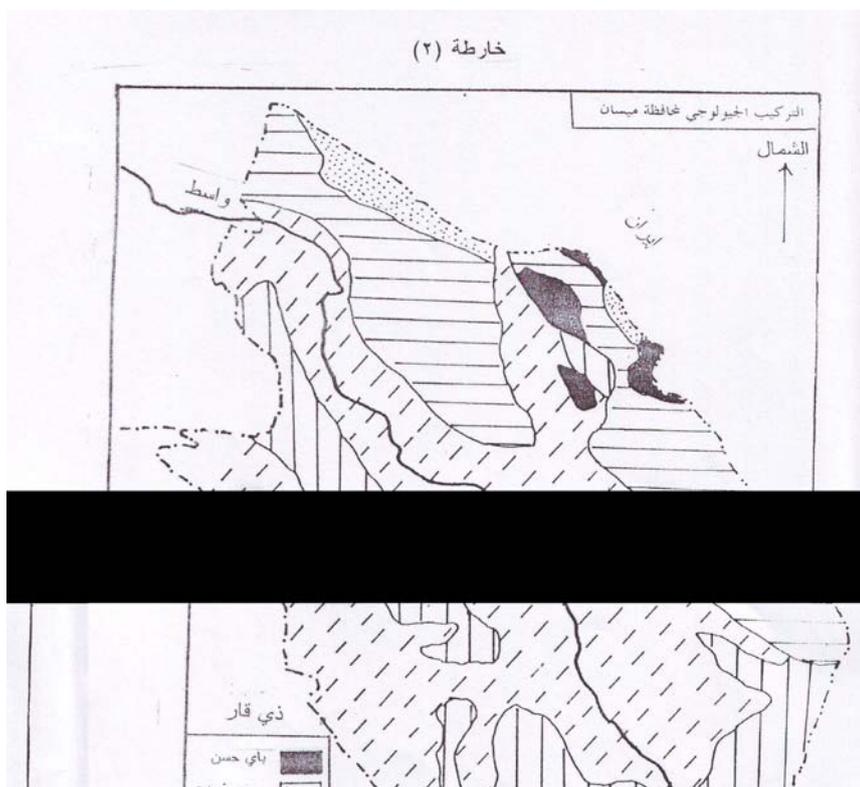
تشغل محافظة ميسان جزءا من القسم الجنوبي الشرقي من السهل الرسوبي والذي تكون بفعل ترسبات نهري دجلة والفرات والأنهار المنحدرة من المرتفعات المجاورة ، لذا فمعظم أراضي المحافظة (خارطة 2) تغطيها تكوينات المقدادية وهي مؤلفة من مواد ناعمة أهمها الطين والغرين (السياب ، 1983 ، ص134) ، أما الأجزاء الشرقية منها توجد فيها تكوينات بأبي حسن المؤلفة معظمها من الجلاميد والحصى والرمال كما توجد ابيضلا في هذه الأجزاء رواسب الدالات المروحية والتي هي ، عبارة عن مراوح طموية تكونت بفعل ترسبات الأنهار ذات الانحدارات الكبيرة ، وتحتوي تكوينات الأجزاء الشرقية هذه على المياه الجوفية ويتراوح سمكها بين 2500-3000 م. أما تكوينات الدببة فتظهر في الأجزاء الجنوبية الغربية من

المحافظة وتتألف هذه التكوين من الحصى والرمال والطين وحجر الكلس ، ويتميز التكوين بقبليته على اختزان النفط والمياه الجوفية .

وفي ضوء التركيب الجيولوجي هذا يتبين أن المحافظة يتوفر فيها موارد معدنية تسهم في توطن الكثير من الصناعات ونموها فهي تحتوي على 42 و6 مليون طن من احتياطي الرمل والحصى أي أنها رابع محافظة في القطر من حيث حجم الاحتياطي لهذه المادة ، كما توجد فيها 10 و8 مليون طن من احتياطي أطيان الطابوق أي ما تشكل نسبة 3 و77 % من احتياطي العراق الكلي . كما تحتوي المحافظة على عدد من حقول البترول وتبلغ ثلاثة حقول (الهاشمي والعصام ، 1985 ، ص29-30) .

3 - المواد الأولية :

المواد الأولية أو الخام هي المواد التي تصنع منها حاجات الإنسان المتنوعة وهي أما أن تكون بشكل موارد زراعية (نباتية أو حيوانية) أو معدنية أو اصطناعية (شريف ، 1982 ، ص62) . وان للمواد الأولية على اختلافها أثرا مهما في استمرار النشاط الصناعي وإمكانية نموه ، حيث يتعزز ذلك من خلال التوسع في استثمار المتاح منها محليا ، مما يساعد على نمو الصناعات المعتمدة عليها وإقامة صناعات جديدة ، وتوفر في محافظة ميسان مواد الخام التالية :-



المواد الأولية المعدنية :

سبق أن اشرنا في دراستنا للتركيب الجيولوجي أن محافظة ميسان تحتوي على رواسب المعادن اللافلزية المتمثلة بأطيان الطابوق والحصى والرمال ، فضلا عن امتلاك المحافظة للثروة النفطية ، مما يطمئن الصناعات المقامة ويعمل على إمكانية نموها ، ويتيح كذلك إمكانية قيام صناعات جديدة .

1 - المواد الخام الزراعية وتشمل :**1 - المواد الخام النباتية :**

تمتلك محافظة ميسان إمكانيات للإنتاج الزراعي ، فهي تضم حوالي 66 و6% من إجمالي الأراضي الزراعية المستثمرة على صعيد القطر (مديرية زراعة ميسان ، 2002) ويزرع فيها العديد من المحاصيل الصناعية الرئيسية التي شكلت مدخلات رئيسية للصناعات الغذائية والنسجية فيها ، يوضح الجدول (7) المحاصيل الصناعية الرئيسية المزروعة فيها .

يتضح من الجدول (7) أن محصول قصب السكر احتل المرتبة الأولى من حيث الإنتاج بنسبة 50 و37% ، ثم يأتي محصول الحنطة بالمرتبة الثانية بنسبة إنتاج 87 و30% ، وجاء محصول الشعير بالمرتبة الثالثة بنسبة إنتاج 9 و18% أما محصول الذرة الصفراء جاء بالمرتبة الرابعة بنسبة 80 و7% ، أما المحاصيل المتبقية فقد احتلت المراتب الأخيرة كاشلب والتمور وزهرة الشمس والسهم وينسب بلغت 15 و3% ، 49 و2% ، 25 و0% ، 03 و0% .

جدول (7)

الإنتاج النباتي لأهم المحاصيل الزراعية الصناعية في محافظة ميسان لعام 2002

المحاصيل	المساحة دونم	الإنتاج طن	الغلة	%
----------	--------------	------------	-------	---

30و87.	382.	109624.	287.	الحنطة
18و09.	291.	67796.	233.	الشعير
3و15.	570و2.	11216.	19669.	الشلب
7و80.	750.	27705.	27693.	ذرة صفراء
2و49.	—.	8852.	—.	تمور
0و03.	131و7.	107.	811.	بسمم
37و50.	956و3.	133254.	14035.	قصب السكر
0و25.	130و5.	853.	6532.	زهرة الشمس
—.	—.	355063.	69260.	المجموع

المصدر: مديرية الزراعة في محافظة ميسان ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير

منشورة 2002

1 - المواد الأولية الحيوانية :

لطبيعة محافظة ميسان المتميزة جعلتها أن تكون مصدرا أساسيا في الحصول على المواد الأولية الحيوانية - اللحوم ، الحليب ، الأصواف ، الشعر ، الوبر ، الجلود - التي تعد من المدخلات الأساسية في الصناعات الغذائية والنسجية والجلدية . تعتمد اثر هذه المواد الخام الحيوانية في الصناعة ونموها أساسا على حجم الثروة الحيوانية ممثلا بأعدادها وأصنافها وأهمية كل صنف منها في هذا المجال .

ويوضح الجدول (8) أن أعداد الحيوانات المتوفرة في المحافظة ونسبها إلى أعداد الحيوانات في القطر لعام 2002 ، تبلغ 18 و2 % ، جاءت أعداد الجاموس بالمرتبة الأولى ونسبة 77 و57 % من إجمالي عدد الجاموس في القطر ، تليها أعداد الإبل ونسبة 11 و87 % من إجمالي أعداد الإبل في القطر ، ثم الأغنام بالمرتبة الثالثة ونسبة 3 و69 % ، في حين أحتلت كلا من الأبقار والماعز المتبقية الرابعة ونسبة 1 و02 % لكلا منهما .

جدول (8)

أعداد الحيوانات في محافظة ميسان والقطر لعام 2002 .

المنطقة	القطر	ميسان	%
أغنام	3861300.	142582.	3و69.
ماعز	2806200.	28832.	1و02.
أبقار	6073705.	62448.	1و02.
جاموس	160230.	46723.	77و57.
إبل	11000.	1306.	11و87.
المجموع	12912435.	281891.	2و18.

المصدر : 1- مديرية زراعة ميسان ، قسم الثروة الحيوانية ، بيانات غير منشورة 2002 .
2- مديرية زراعة ميسان ، مديرية الصحة الحيوانية ، قسم الإحصاء بيانات غير منشورة 2002 .

فضلا عن توفر هذه الأعداد من الثروة الحيوانية في المحافظة ، نجد أن إنتاجيتها من المواد الخام الحيوانية كالصوف والشعر والوبر . جدول (9) لم تستثمر في دعم وتطوير الصناعات النسيجية في المحافظة مما يتوجب التوجه نحو وضع إمكانات المحافظة من المواد الخام الحيوانية في خدمة المشاريع الصناعية الجديدة ، مع وضع ضوابط الكفيلة بالمحافظة على هذه الثروة وحمايتها من الهدر مستقبلا .

جدول (9)

إنتاجية الصوف والشعر والوبر في محافظة ميسان والقطر لعام 2002 .

الكامات الحيوانات	القطر	ميسان	%
الصوف	5680.	278.	4و89.
الشعر	1636.	38.	2و32.
الوبر	2و26.	0و09.	3و98.
المجموع	7318و26.	316و09.	4و31.

المصدر : 1- مديرية زراعة ميسان ، قسم الثروة الحيوانية ، بيانات غير منشورة 2002 .
2 - مديرية زراعة ميسان،مديرية الصحة الحيوانية،قسم الإحصاء ، بيانات غير منشورة 2002 .

أما الحيوانات المذبوحة كميات اللحوم المنتجة فيها فيظهرها الجدول (10) ويتضح أن كميات لحوم الجاموس جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة 58 و24% تليها البقر بنسبة 54 و12% ثم لحوم الإبل بنسبة 38 و8% ، ثم لحوم الأغنام بنسبة 96 و1% وأخيرا لحوم الماعز بنسبة 91 و1% ، كما يؤكد الجدول أن كميات اللحوم المذبوحة في المحافظة ميسان تشكل 59 و10% من كميات اللحوم بالقطر وهذا يعني إمكانية قيام صناعات غذائية جديدة أو رفد الصناعات القائمة بكميات من هذه المواد .

جدول (10)

أعداد الحيوانات المذبوحة في المجازر وكمية اللحوم المنتجة في محافظة ميسان والقطر لعام 2002

2/1. %	القطر		محافظة ميسان		الحيوانات
	الكمية (2)	العدد	الكمية (1)	العدد	
1 و96	2527875	361125	49650	4965	الأغنام
1 و91	1250334	138926	23936	1496	الماعز
12 و54	8128665	111366	1019483	2838	الأبقار
24 و85	1445072	9764	359143	1395	جاموس
8 و38	1663740	7110	139442	601	الإبل
10 و59	15015686	628291	1591654	11295	المجموع

المصدر : 1- مديرية زراعة ميسان ، قسم الثروة الحيوانية ، بيانات غير منشورة 2002.
2- مديرية زراعة ميسان، مديرية الصحة الحيوانية، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة 2002

4- الموارد المائية :

يعد توفر المياه لكثير من الصناعات سواء في توليد البخار أو التبريد ، أو بوصفه مادة خام لبعض الصناعات لذلك فان توفر المياه بالقرب من المصنع على جانب كبير من الأهمية .
أن أهمية المياه من حيث كونها عنصرا أساسيا في عمليات الصناعية تختلف حسب نوع الصناعة فهناك صناعات تتطلب كميات كبيرة من المياه كصناعة السكر ، إذ يحتاج الطن الواحد إلى 200 – 400 م³ (الخشاب ، 1983 ، ص 190) بينما لا تحتاج الصناعات الإنشائية (كالكاشي والطابوق) إلا القليل من المياه .
أن جميع المنشآت الصناعية في المحافظة تعتمد في تغطية متطلباتها من المياه السطحية بشكل مباشرة و غير مباشر ، وتتمثل المياه السطحية في محافظة ميسان بمياه نهر دجلة ورافده ، فهو يخترق المحافظة من الشمال إلى الجنوب لمسافة 201 كم (سعد ، 1995 ،

ص185) مارا بمعظم الأراضي الزراعية ، وأهم المراكز الحضرية فيها ، يبلغ معدل تصريف نهر دجلة عند دخوله المحافظة 274 م³ / ثانية للمدة 1977-1998 . ومعدل منسوبه 4و50 م فوق مستوى سطح البحر ومعدل أراده السنوي 8و6 مليار م³ (وزارة الري، 2000) .
وتعد صناعة الطابوق والورق والسكر من بين الصناعات التحويلية في المحافظة التي تعتمد على الأنهار مباشرة في الإيفاء بمتطلباتها من المياه ، فهي تحصل عليها من نهر دجلة مباشرة او تفرعاته المتمثلة بالمشرج والكلاء والمجر الكبير . أما بقية الصناعات ، تعتمد في سد احتياجاتها من المياه على شبكة توزيع المياه في المدينة والتي ارتفعت كميتها من (8) مليون م³ عام 1990 (وزارة التخطيط ، 1992 ، ص170) إلى (14) مليون م³ عام 2002 (وزارة التخطيط ، 2003 ، ص180) . أن الكميات المتاحة من المياه السطحية والصافية في المحافظة يمكن أن تساهم وفي حالة استثمارها بالشكل الأنسب في دعم المنشآت الصناعية القائمة والمزمع إقامتها مستقبلا في المحافظة.

3 - الأيدي العاملة :

يعد عنصر العمل احد المتطلبات الرئيسية في قيام الصناعة وتطورها إلا أن دوره في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية يختلف من صناعة إلى أخرى ففي الصناعات التي تستخدم الكم يكون أمر توفره سهلا وعلى درجة واضحة من المرونة لذلك يكون تأثيره في التوزيع الجغرافي للصناعة ضعيف ، أما الصناعات التي تستخدم النوع فيكون من الصعب أحلال العوامل الأخرى محله ، فيبقى عنصر العمل مؤشرا قويا في التوزيع الجغرافي للصناعة . أن لحجم السكان وتركيبه دورا كبيرا في توفر الأيدي العاملة اللازمة للصناعة القائمة في المحافظة أو التي يمكن إقامتها ، فيلاحظ من الجدول (11) أن عدد سكان محافظة ميسان قد مر بمرحلتين رئيسيتين امتدت المرحلة الأولى من عام 1947 – 1977 حيث لم يزد عدد السكان خلالها (65554) نسمة ، لذا تميزت هذه المرحلة بانخفاض معدلات النمو مقارنة من معدلات النمو في العراق فهي 72و0% ، 58و0% ، 63و0% ، وهذا يعود إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية في المحافظة ومما أدى إلى هجرة السكان إلى محافظات القطر الأخرى وخاصة بغداد والبصرة .

أما المرحلة الثانية والتي امتدت من 1977-1997 فقد شهدت المحافظة خلالها زيادة في عدد السكان انعكس ذلك على ارتفاع معدلات النمو والتي وصلت إلى 7و2% ، 8و2% وهي بذلك تقترب من المعدل العام للقطر والذي بلغ 3و1% ، 3و0% على التوالي ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الصحية والاقتصادية في المحافظة نتيجة قيام العديد من المشاريع الاقتصادية فيها وكذلك التغييرات الإدارية التي تعرضت لها المحافظة .

تطور أعداد السكان في محافظة ميسان والقطر ومعدلات نموهم للمدة 1947-1997

معدل النمو السنوي (%)		عدد السكان (نسمه)		سنة التعداد
العراق	المحافظة	العراق	محافظة ميسان	
-	-	4816185	307021	1947
2و7	0و72	6339960	329840	1957
3و1	0و58	8097230	345467	1965
3و3	0و63	12000497	372575	1977
3و1	2و7	16335199	487448	1987
3و0	2و8	22046244	637126	1997

المصدر :

- 1- المملكة العراقية، مديرية النفوس العامة، إحصاء السكان لسنة 1947 ، الجزء الثالث، بغداد 1954 .
 - 2- وزارة الداخلية ، مديرية النفوس العامة ، المجموعة الإحصائية لتسجيل 1957 ، لواء العمارة .
 - 3-وزارة التخطيط ، دائرة الإحصاء المركزي ، قسم الأبحاث والنشر، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لعام 1965 ، جدول 60 – أ ، ص45 .
 - 4- وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للأحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1977 (محافظة ميسان) بغداد 1978 (جدول 2) ص2
 - 5- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1987 (محافظة ميسان) بغداد 1988 ، (جدول 2) ص2 .
 - 6- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1997 ، (محافظة ميسان) بغداد 2001 ، (جدول 2) ص2 .
- يلاحظ من الجدول (12) أن فئة متوسطي السن (15-64 سنة) التي تمثل أساس القوى البشرية في المجتمع والدعم الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني تشكل 45 و49% من مجموع السكان ، وتوزعت النسبة الباقية على فئة صغار السن (اقل من 15 سنة) ، فئة كبار السن (65 سنة فأكثر) بواقع 81 و46% و3 و74% على التوالي من مجموع السكان ، وتعكس هذه النسب أن نسبة السكان الذين هم في سن العمل عالية في المحافظة حسب تعداد عام 1997 .

وتعكس معطيات الجدول السابق أن أعداد القوى العاملة في زيادة ملحوظة حيث ازدادت أعدادهم خلال المدة 1977-1987 من 83290 عاملا 1977 إلى 105054 عاملا عام 1987 وبمعدل نمو بلغ 34 و2% ازدادت أعدادهم في تعداد عام 1997 فبلغ 156025 عاملا وبمعدل نمو بلغ 4 و3% ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في السكان المحافظة . لقد رافق التغير في حجم القوى العاملة في المحافظة تغير في توزيعهم حسب الأنشطة الاقتصادية

ومنها الصناعة التحويلية ، فقد ازداد عدد العاملين في الصناعة التحويلية من 5196 عاملا عام 1973 ، إلى 9414 عاملا عام 2002 وذلك بمعدل نمو بلغ 2 و 07% .

جدول (12)

التركيب العمري لسكان محافظة ميسان والقوى العاملة فيها خلال السنوات 1977 -

. 1997- 1987

القوى العاملة		الفئات العمرية					سنة	
معدل النمو	العدد	% من المجموع	65 سنة فأكثر	% من المجموع	15-64	% من المجموع	0-14 سنة	التعداد
-	83290	3 و 93	14657	45 و 80	170506	50 و 27	187141	1977
2 و 34	105054	4 و 17	19964	47 و 24	225925	48 و 59	232424	1987
4 و 03	156025	3 و 74	23873	49 و 45	314744	46 و 81	298047	1997

المصدر: 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

1977 (محافظة ميسان)، بغداد ، 1978 ، جداول (21 ، 37 ، ح37 ، ر37)

2-وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1987 (محافظة

ميسان) ، بغداد ، 1988 ، جداول (21 ، 37 ، ح37 ، ر37)

3-هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان

لسنة 1997 (محافظة ميسان) ، بغداد 2001 جداول (12، 37، ح37).

6- النقل :

يعد النقل مرتكزا أساسيا ومهما لقيام الصناعة ، أذ أن له أثرا في توجيه عمليات

التوطن الصناعي باعتبار تكاليفه ، وهذا ما يحفز الأنشطة الصناعية وبمساعدة العوامل

الأخرى إلى إمكانية تحقيق معدلات من النمو .

وفي محافظة ميسان اقتصر طرق النقل على طرق السيارات فقط ، إما بالنسبة

إلى النقل المائي في نهر دجلة باعتبارها تقع عليه فقد استخدم على نطاق ضعيف حاليا بعدما كان له

دورا كبيرا في نقل المواد الأولية والبضائع من وإلى المحافظة في السابق .

لقد حددت طرق النقل بالإضافة إلى العوامل الأخرى مواقع العديد من المشاريع

الصناعية في محافظة ميسان لاسيما المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام وبعض منشآت

القطاع الخاص حيث اتخذت مواقعها قريبة منها سواء الطرق الداخلية أو الخارجية التي

تربط المحافظة بالمحافظات الأخرى ، وهذا واضح في مواقع الصناعات الورق والسكر

والزيوت والإنشائية والكيماوية ، التي تبحث عن كلف نقل معقولة لنقل مدخلاته أو مخرجاتها كما لها من تأثير على كلف الإنتاج النهائية .

جدول (13)

أطوال الطرق وكثافتها في محافظة ميسان والقطر لعام 2002

الكثافة (كم/كم ²)	المساحة كم ²	أطوال الطرق (كم)			المنطقة
		المجموع	ثانوية	رئيسية	
0.07	16072	1204	658	519	محافظة ميسان
0.06	434128	27875	17495	10380	القطر

المصدر: 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2001 ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، 2002 ، جداول (1) ص 5 .

2 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة النقل والمواصلات ، بيانات غير منشورة 2004 .

تعكس بيانات الجدول (13) أن أطوال طرق النقل بالسيارات بلغت 1204 كم عام 2002 وقد شكلت نسبة 31 و 4 % من مجموع مثيلتها في القطر البالغة 27875 كم وخدمت هذه الطرق مساحة قدرها 16072 كم² وبذلك بلغت كثافتها 7 كم لكل 100 كم² من مساحة المحافظة وهي نسبة مقاربة لمثيلتها في القطر والبالغة 6 كم لكل 100 كم² . وهو مؤشر على فعالية هذا النوع من النقل في المحافظة .

7- مصادر الطاقة :

لا يخفى لأي احد ما للطاقة من دور حيوي في الحياة نظرا لأهميتها في التطور التقني والاقتصادي ، وتعد في الواقع إحدى أهم عوامل الجذب لإقامة المشاريع الصناعية وزيادة نسب الاستثمار فيها وبالتالي تنشيط التوطن في الصناعة في أي منطقة . محافظة ميسان تحتوي على مصدري للطاقة هما النفط والغاز الطبيعي ، أما الطاقة الكهربائية فلا توجد فيها أي محطة لتوليد وإنما تعتمد في حصولها على الطاقة الكهربائية على محطات الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة بالإضافة إلى الشبكة الوطنية .

توجد في محافظة ميسان ثلاثة حقول للنفط بلغ إنتاجها عام (2002) 8321509 برميل تشكل 1 و 9 % من إجمالي إنتاج القطر والبالغ 760525348 برميل (شركة نفط

الجنوب 2002) ، وبالرغم من هذه النسبة القليلة إلا أن امتلاك المحافظة لهذا المصدر في أراضيها يتيح لها فرصة استقطاب أي نوع من الصناعات وخاصة تصفية النفط التي تكاد تخلو منها المحافظة حالياً .

أما الغاز الطبيعي فتحتوي المحافظة على كميات بلغت 1950 و 88 مليون م³ عام 2000 شكلت 14 و 53 % من إجمالي إنتاج القطر 13963 مليون م³ (شركة نفط الجنوب /2000). أن وجود هذه الكميات من الغاز الطبيعي في محافظة ميسان سوف يمكنها من تحقيق الأتي :

1 - الاعتماد عليه في بناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في المحافظة بعدما علمنا أن المحافظة تخلو منها .

2 - اعتباره عامل من عوامل التوطن الصناعي للعديد من الصناعات وخاصة الكيماوية منها ، فضلا عن إنشاء وحدات لإنتاج الغاز السائل .

3 - يمكن صناعة الطابوق المتوتنة في المحافظة من الاعتماد عليه مستقبلا كمصدر للطاقة بدل من النفط الأسود الملوث .

4 - إنتاجية بكميات تكفي احتياجات المحافظة ، فضلا عن التصدير للخارج .

8- السوق :

يمثل توفر السوق احد الاتجاهات الأساسية التي يعتمد عليها نجاح أو فشل المشروع الصناعي ، لذلك فإن أي خطأ في تقدير حجم السوق المحلية والأجنبية قد يجر وراءه نتائج سلبية تنعكس على المؤشرات التكنيكية والاقتصادية للمشروع بعد تشغيله حيث يصطدم أو لا بعدم توفر السوق (العلي ، السيد ، ص 68) . لذا من الضروري أن تعطى دراسة الأسواق أهمية كبيرة عند البدء بعملية التنمية الصناعية ، إذ يمكن من خلالها تحديد حجم القدرة الشرائية ونوع السلع والخدمات المطلوبة (عبد الرحمن المعني ، 1978 ، ص 68) .

يتحدد اثر السوق باعتباره مقوما جغرافيا بحجم السكان ومستوى الدخل وطريقة توزيعه على الأفراد الذي يتوقف عليها حجم الطلب على السلع والخدمات ، وبصدد محافظة ميسان فهي تضم 637126 نسمة عام 1997 ، أي ما يعادل 3% من مجموع سكان القطر (جدول تطور أعداد السكان) . نظرا لكثرة الهجرة من هذه المحافظة بسبب ظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة فأنها من المحتمل أن يكون أعداد سكانها أكثر من العدد الحالي وخاصة إذا ما علمنا بان معدل النمو السنوي في المحافظة يقترب من المعدل

نمو القطر ، لذا لو قدر لهذا العدد البقاء في محافظة ميسان فانه يشكل بحد ذاته عاملا مهما في توسيع نطاق السوق المحلية في المحافظة ، زيادة في ذلك أن الحدود الإدارية المحافظة ميسان لا تمثل حدودا لسوق تعريف منتجات الصناعات الزيتية والسكر وصناعة الطابوق والورق المنتجة فيها وحسب بل تتعداه إلى المحافظات المجاورة بفضل تطور طرق ووسائل النقل ، ومع ذلك السوق المحلية في محافظة ميسان ساعد من بداية قيام النشاط الصناعي بتوفر الحد الأدنى من الطلب على الصناعات الاستهلاكية المتمثلة بطحن الحبوب وتقشر الرز وتجفيف الذرة الصفراء وصناعة المواد الغذائية وحياسة الملابس .

إما معدلات دخول الأفراد والتي بموجبها تتحدد قدرتهم على الإنفاق ، فقد شهدت تحسنا كبيرا ، إذ تضاعف متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أكثر من 8 و10 مرة خلال المدة (1970-200) عندما ارتفع من 9 و93 دينار عام 1970 ، (وزارة التخطيط ، 1979 ، ص41) إلى 1014 دينار عام 2000 (هيئة التخطيط ، 2001 ، ص205) ، بمعدل نمو مركب قدره 3 و8 % وبالرغم من الجزء الأكبر من أن دخول الأفراد ينفق على المواد الغذائية. ألا أن ارتفاع الدخل يعني بقاء جزء منه يكفي لخلق طلب كافي على السلع والخدمات الأخرى ، خاصة إذا ما علمنا بان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يرتبط بالأساس الاقتصادي للمحافظة ذات الموارد المتنوعة وخاصة النفط .

9- رأس المال :

يعد توفر الموارد المالية من ابرز مقومات التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص . وهذا نابع من حاجة الصناعة الحديثة إلى رؤوس أموال ضخمة لتلبية احتياجاتها من الآلات والمكائن والمواد الخام اللازمة للتصنيع ، كذلك تحتاج إلى التعاقد مع خبراء وفنيين يشرفون على العملية الصناعية ، فضلا عن أجور العمال ورواتب الموظفين . أن كل ذلك يستلزم توفر رؤوس أموال قبل التفكير بإقامة الصناعة ، ألا أن هذا لا يعني ضرورة إقامة الصناعة في المراكز المالية حيث توفره لان هذا العنصر يعد من أكثر عناصر التوطن الصناعي انتقالا (رسول ، 1981 ، ص69)

بالرغم من أن العراق من الدول النامية ألا انه لا يعاني من شحه في الموارد المالية اللازمة لقيام الصناعة بوصفه احد الأقطار المنتجة للنفط الذي يدر عليه إنتاجه النفطي

موارد مالية كافية لقيام وتطور الصناعة فيه ، فقد استثمرت عوائد النفط في زيادة مقدار التخصصات الاستثمارية للقطاع الصناعي ضمن استراتيجيات التي وضعتها الدولة ، ألا أن الذي يلاحظ أن مقدار التخصصات في مجمل الخطط القومية 1965-1995 للقطاع الصناعي لم تنل محافظة (العلي ، 2005 ، ص62) ميسان فيها إلا نسبة ضئيلة لا تتجاوز في أكثر من 3% والذي ساهم في تمويل عدد قليل من المشاريع القطاع العام ، هذا يعني عدم قدره المحافظة في احتلال إمكانات مالية في دعم المشاريع الصناعية القائمة أو إقامة مشاريع جديدة فيها .

أن التمويل الصناعي في القطاعين الخاص والمختلط يعتمد على مصدرين أساسيين أولهما المدخرات الخاص وثانيهما مساهمات وقروض المصرف الصناعي . ويمكن اعتماد الودائع في مصرفي الرافدين والرشد للمصدر الأول . تشير معطيات الجدول (14) إلى أن مجموع الودائع في فروع مصرفي الرافدين والرشد في المحافظة في 12/31/2000 بلغت 8198 مليون دينار ، تمثل 1 و34% من إجمالي القطر والبالغة 609893 مليون دينار ، تشكل ودائع التوفير والثانية 79 و31% من إجمالي الودائع ، هذا يعني أن للقطاع الصناعي إمكانات مالية ينتج له الفرصة لاستثمارها في مجال الصناعة .

عموماً أن الثروة المالية الموجودة في محافظة ميسان قليلة نسبة إلى القطر ، ومع ذلك فأنها لم تستثمر الاستثمار الكامل والصحيح وان الحاجة قائمة وملحة لإعادة برمجة الثروة بالشكل الذي يضمن تحقيق مردود اقتصادي جيد ويمكن الوصول إلى ذلك الاستثمار في الأنشطة الصناعية .

إما دور المصرف الصناعي في تمويل القطاع فيلاحظ من الجدول (15) ان دوره محدود في المحافظة حيث لا يتعد أعلى عدد للقروض كان في عام 1983 والبالغة 9 قروض وبقيمة 150000 دينار ، وحد أدنى كان في عام (1988،1983) وبقيمة 2000، 40000 دينار على التوالي ، أما بالنسبة إلى قيمتها للقطر فقد كان أعلاها .

جدول (١٤)

حجم الودائع في مصرفي الرافدين والرشد في محافظة ميسان والقطر لسنة ٢٠٠٠ (مليون دينار)

المجموع الكلي	مصرف الرافدين			مصرف الرشد			المجموع
	الجارية	الثابتة	التوفير	الجارية	الثابتة	التوفير	
١١٤٧	١٤	٤٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١١٤٧

جدول (15)

عدد قروض المصرف الصناعي وقيمتها إلى المستفيدين في المحافظة ميسان والقطر للمدة
1998 – 1973

(1000 دينار)

4/3. %	2 /1. %	القطر		محافظة ميسان		السنوات
		قيمتها (4).	عدد القروض (3).	قيمتها (2).	عدد القروض (1).	
0و22.	0 و54.	875.	366.	2.	2.	1973.
1و43.	0 و96.	7620.	825.	109.	8.	1978.
1.	3و14.	14878.	286.	150.	9.	1983.
2و38.	2و98.	1679.	67.	40.	2.	1988.
0و74.	2و31.	39415.	173.	293.	4.	1983.
—	—	83135.	10.	لم يمنح		1998.

المصدر : وزارة المالية ، التقارير السنوية للمصرف الصناعي للسنوات 1973 – 1998

في عام 1983 حيث شكلت نسبة قدرها 14 و3 % وأقلها نسبة كانت في عام 1973 حيث شكلت 54 و0 % ، أما بالنسبة إلى قيمة القروض من القطر فقد كانت أعلى قيمة لها في عام 1988 حيث شكلت نسبة قدرها 38 و2 % وأقل نسبة لها كانت في عام 1973 بلغت 22 و0 % .

ينبغي تفعيل دور المؤسسات المالية في المحافظة وخاصة تلك التي تقوم بتقديم القروض إلى القطاع الخاص والمختلط عن طريق تخفيض نسبة الفائدة على القروض أو إلغاؤها أحيانا فضلا عن تشجيع أصحاب رؤوس الأموال في المحافظة على استثمار مدخراتها في الأنشطة الصناعية التي تنيسر لها إمكانات محلية بدلا من استثمارها في المشاريع التي تدر أرباحا سريعة كالتجارة والعقار .

المبحث الثالث

الهيكل الصناعي في محافظة ميسان

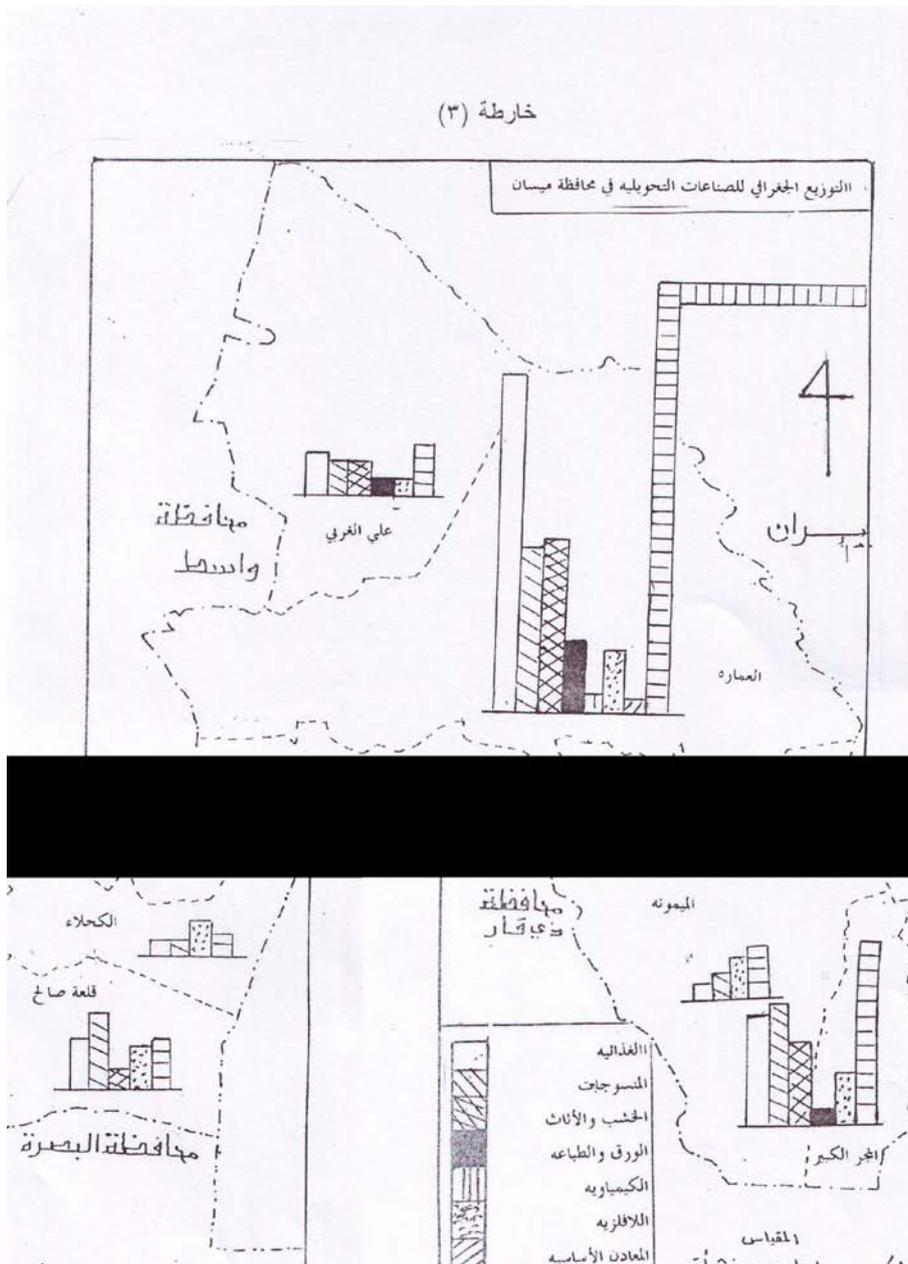
نتناول في هذا المبحث الهيكل الصناعي في المحافظة ، والتعرف على بنيته إضافة إلى إمكانية التعرف على طبيعة الصناعة فيها .

لقد تم الاعتماد على التصنيف الدولي للصناعة (I . S . I . C) ، وفي ضوء هذا التصنيف فان محافظة ميسان تضم كافة الفروع الصناعية ، حيث يبلغ عدد المنشآت في المحافظة 2885 منشأة صناعية ، تمثل 70 و3 % من مجموع المنشآت في القطر والبالغة 75630 منشأة (مديرية الإحصاء الصناعي في محافظة ميسان ، 2004) ويتوزع هذا العدد على تسعة فروع صناعية كما توضح الجدول (16) :-

1- من الجدول (16) يتضح أن قطاع صناعة المنتجات المعدنية يحتل المرتبة الأولى في عدد المنشآت ويشكل 32 و40 % من جملة عدد المنشآت في المحافظة ويعمل فيها 18 و39 % من مجموع العاملين في الصناعة في المحافظة وان جميعها منشآت صغيرة ، وتضم مدينة العمارة 11 و60 % من المنشآت هذا الصنف كما مبين في (الخارطة 3) كما يتوزع 9 و15 % في قضاء المجر الكبير ، وفي قضاء علي الغربي 93 و12 % وتتوزع النسبة المتبقية على أقضية ، قلعة صالح والميمونة والكحلاء .

2- أن قطاع الصناعات الغذائية احتل من المرتبة الثانية من جملة عدد المنشآت، حيث ساهم بنحو 19 و78 % ويعمل فيها 18 و43 % من مجموع العاملين في المحافظة و تشكل المنشآت الصناعية الصغيرة (التي يعمل فيها اقل من 10 عمال) ما نسبة 92 و41 % من مجموع عدد المنشآت هذا الصنف والمنشآت المتوسطة (10-29 عامل) 2 و82 % والمنشآت الكبيرة (أكثر من 29 عاملا) 2 و75 % ويلاحظ من (الخارطة 3) أن المنشآت تتركز بالدرجة الأولى في قضاء العمارة حيث توجد فيها 61 و89 % من مجموع المنشأة ، ويوجد في قضاء المجرى 11 و15 % ، وفي قضاء علي الغربي 12 و90 % ويتوزع بقية المنشآت بنسبة 1 و10 % على أفضية قلعة صالح والميمونة والكلاء .

خارطة (3)



جدول (16)

الهيكل الصناعي لمحافظة ميسان لعام 2004

عدد العاملين		% من مجموع	عدد المنشآت	الفرع الصناعي
18 و43	1600	19 و78	555	الصناعات الغذائية
14 و98	1300	14 و65	411	صناعات المنسوجات
12 و12	1050	11 و13	312	صناعة الخشب والأثاث
2 و44	299	2 و85	80	صناعة الورق
0 و64	56	0 و53	15	الصناعات الكيماوية
8 و29	720	7 و84	220	الصناعات اللافلزية
0 و59	52	0 و57	16	صناعة المعادن الأساسية
39 و18	3400	40 و32	1131	صناعة المنتجات المعدنية
2 و33	200	2 و33	65	صناعات أخرى
100	8677	100	2805	المجموع

المصدر :

1- مديرية إحصاء محافظة ميسان ، قسم الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة 2004 .

2- الدراسة الميدانية .

4 - ساهم قطاع صناعة المنسوجات بنحو 14 و65 % من جملة عدد المنشآت الصناعية في

المحافظة وبذلك احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة في عدد المنشآت ، وتعمل فيها 14 و89

من مجموع العاملين في المحافظة وتشكل المنشآت الصغيرة لهذه الصناعة 92 و98 %

من مجموع منشآتها ، أما المنشآت المتوسطة فلا تشكل سوى 1 و08 % من المجموع ،

ويلاحظ (من الخارطة 3) أن 67 و98 % من المنشآت هذه الصناعة تتركز بالدرجة

الأولى في قضائي العمارة والمجر الكبير ، في حين يأتي قضاء قلعة صالح بالمرتبة

الثالثة بنسبة 16 و 08 % ، وتوزع النسبة الباقية 15 و 94 % على أفضية علي الغربي والميمونة والكلاء .

- 5 - احتل قطاع صناعة الخشب والأثاث المرتبة الرابعة حيث ساهم بنحو 11 و 13 % من جملة عدد المؤسسات الصناعية ، يعمل فيها 14 و 98 % من مجموع العاملين في الصناعة في المدينة ، وتشكل المنشآت الصغيرة فيها 48 و 99 % بينما تشكل الكبيرة 52 و 0 % . يلاحظ من (خارطة 3) أن أكثر من نصف عدد المنشآت تتركز في قضاء العمارة ، بينما احتل قضاء المجر المرتبة الثانية بنسبة 29 و 84 % وتوزع النسبة المتبقية على أفضية علي الغربي ، والقلعة والميمونة ويكاد قضاء الكلاء يخلو من هذه الصناعة ماعدا الورش الصغيرة .
- 6 - أما بالنسبة إلى صناعة الورق والصناعات الكيماوية والمعادن الأساسية فمعظم منشآت هذه الصناعة تتركز في قضاء العمارة فضلا عن قضاء المجر الكبير وبواقع 90 % و 20 % لصناعة الورق على التوالي (خارطة 3) ومعظم منشآت هذه الصناعة صغيرة ماعدا منشأة كبيرة واحدة تقع في قضاء المجر ، أما الصناعات الكيماوية والمعادن الأساسية فمعظمها صغيرة تتركز في قضاء العمارة حصرا .
- 7 - أما الصناعات اللافلزية فقد احتلت المرتبة الخامسة وساهمت بنحو 7 و 84 % من مجموع المنشآت في المحافظة ويعمل 8 و 29 % من مجموع العاملين فيها ، وتشكل المنشآت هذه الصناعة الصغيرة نسبة 75 % ، أما المنشآت المتوسطة فتشكل 25 % وتستحوذ (خارطة 3) قضائي العمارة والمجر على 51 و 35 % من مجموع منشآت هذه الصناعة ، ويأتي قضاء الميمونة في المرتبة الثالثة بنسبة 18 و 18 % ، أما قضاء الكلاء فيشكل 16 و 81 % من مجموع منشآت هذه الصناعة وهو بذلك احتل المرتبة الرابعة ، بينما احتل المرتبة الخامسة قضاء قلعة صالح بنسبة 11 و 54 % ، واحتل قضاء علي الغربي المرتبة الأخيرة بنسبة 12 و 35 % .

مقدار تشبع مؤشرات الصناعة من المقومات الجغرافية في محافظة ميسان

- ولغرض معرفة العلاقة بين مؤشرات واقع النشاط الصناعي والمقومات الجغرافية ومقدار استثمارها ، وهل أن هذا الاستثمار ضعيف أم انه يعطي فرصة لتوسع النشاط القائم ، فضلا عن إقامة مشاريع صناعية أخرى لتحقيق الاستثمار الكامل من المقومات وللوصول لذلك تتطلب الأمر الاستعانة بالأساليب الإحصائية منها :-
- 1 - معادلة الانحدار لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستخدمة.
 - 2 - احتساب F-Value : وهي احد توزيعات المعانية ذا أهمية تطبيقية في الموضوع تصميم التجارب وتحليلها من خلال مفهوم تحليل التباين (رديف وآخرون ، 1980 ، ص301) .
 - 3 - احتساب P-Value : وهو مؤشر إحصائي لبيان قوة العلاقة بين المتغيرات .
 - 4 - احتساب معامل التحديد R^2 : وهو النسبة بين الاختلافات المفسرة والاختلاف الكلي ، فإذا كانت قيمة (R^2) تساوي 60% فأكثر فهذا يعني الاختيار مقبول أما إذا كانت اقل من ذلك فيعني الاختيار غير مقبول (كاظم ، 1990 ، ص78) .
- يبين الجدول (17) نتائج تشبع العاملين من مقومات الجغرافية للنشاط الصناعي في محافظة ميسان ، ويظهر نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم استثمار الواقع للمقومات المتاحة في المحافظة حيث بلغت (F-Value) 2و66 وهي غير دالة إحصائيا لان (P-Value) كانت اكبر من 0و05 إذ بلغت 0و46 بينما كانت قيمة معامل التحديد (R^2) 7و21% وتعني أن أعداد العاملين في المحافظة لم يستثمر المقومات المتاحة بالشكل المطلوب إلا بحدود النسبة السابقة الذكر وهناك ثلاثة أرباع لم تستثمر بعد حتى الآن ، ويبين نموذج الاختيار بإمكانية استيعاب أنشطة وصناعات وتوسعات أخرى في النشاط الصناعي للمحافظة لامتناس نسبة المقومات غير المستثمرة والبالغة 3و78% .
- أما بالنسبة إلى مقدار تشبع أجور العاملين من المقومات الجغرافية للنشاط الصناعي تسجل هي أخرى عدم استثمار كامل للمقومات حيث بلغت (F-Value) 1و65 و0و57 وهي اكبر من 0و05 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 8و30% وهذا يؤكد عدم استثمار مؤشر الأجور في المحافظة على امتصاص المقومات المتاحة إلا بحدود النسبة المذكورة مع وجود فائض في المعلومات يبلغ 2و69% غير مستغل حتى الآن ، لذا يجب السعي لاستغلال هذا الفائض من خلال توسيع قاعدة النشاط الصناعي .

أما بالنسبة إلى مقدار تشبع قيمة الإنتاج من المقومات الجغرافية أتضح عدم وجود استثمار كامل في محافظة ميسان لان (F-Value) 1 و67 ، (P-Value) بلغت 0 و57 وهي اكبر من 0 و05 أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ 26 و08 % وتؤكد هذه النتيجة أن هذا المؤشر لم يستثمر في المقومات إلا بحدود الربع وهناك فائض بحدود 7 و92 % بالإمكان استثماره في النشاط الصناعي .

وظهر في محافظة ميسان أنها لم تحقق استثمارا كبيرا في مستلزمات الإنتاج حيث بلغت (F-Value) 0 و09 و (P-Value) 0 و38 ومعامل التحديد (R^2) 26 و43 % أي أن هناك فائض غير مستثمر بمقدار 73 و57 % في المقومات المتاحة.

توضح النتائج المتعلقة بمقدار تشجيع القيمة المضافة من المقومات الجغرافية للنشاط الصناعي أن (F-Value) بلغت 2 و42 و (P-Value) بلغت 0 و41 ومعامل التحديد (R^2) كانت 26 و02 % وهذا يشير إلى وجود فائض يبلغ 73 و98 %.

وعموما ومن خلال تحليل الإحصائي السابق الذي يبين مدى تشبع مؤشرات التطور الصناعي (أعداد العاملين ، مقدار الأجور وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة) من المقومات الجغرافية المتاحة لمحافظة ميسان لغرض التعرف على مقدار واقع استثمار تلك المقومات من جهة وإمكانية الرؤية المستقبلية لهذا النشاط من جهة أخرى . لذا رسمت نتائج التحليل الإحصائي اللاحق الواقعية للنشاط الصناعي في المحافظة والمتمثلة بان الاستثمار الفعلي لهذه المقومات مازال دون المستوى المطلوب وان المستثمر لا يتجاوز الربع أو أكثر منه ، وان العمل على امتصاص الفائض من هذه المقومات أمر ضروريا وبالإمكان تحقيقه من خلال توسيع قاعدة النشاط الصناعي وتنويعها .

مقدار الفائض %		القيمة المضافة	
مقدار الفائض %	R ² %	P-	F-
١٥٨	٣٤٩٣	٠٠٣٢	٢٩٠٧
٩٨٨	١٨٩٢	٠٠٣٣	٩٨٩٧
٢٧٩٤	٧٢٣٦	٠٠٣٣	٣٢١٦
٩٥٨	٤٣١	٠٠٣٦	٨٨٥٥
٩٠٩٤	٩٣١	٠٠٥٥	٨٠٩١
٢١	٧٤٥٠	٠٠٣٢	٤٤١٦
٩٥٣	٤٨٨	٠٠٣٨	٨٧٨٨
١١٩١	٤٨٩٤	٠٠٣٨	٥٣٥٥
٩١١	٨٥٠	٠٠٣٥	٨٤٩١
٧٣٩٨	٣١٥٠٢	٠٠٣١	٧٣٥٥٧

النتائج :

تعد الدراسات الجغرافية احد حقول المعرفة البشرية ، لأنها في توضيح وتحليل العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها ، ويأتي جغرافية الصناعة في كونها احد الحقول

المهمة في الدراسات الجغرافية لأنها توضح وتحلل أهم العوامل المؤثرة في اختيار مواقع النشاط الصناعي وتعمل على تحديدها ، وتتجلى أهمية الصناعة في كونها تقوم بدورا أساسيا في تلبية حاجات الإنسان الضرورية وتوفر له العيش اللائق . وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها بالآتي :-

1- من خلال دراسة مؤشرات الصناعة التحويلية في محافظة ميسان للمدة 1973- 2002 تبين أن أعلى معدل نمو ايجابي سجله مؤشر قيمة مستلزمات الإنتاج والبالغ 96 و59 % عام 1993 ، وأوطئ معدل 27 و0 % لعدد المؤسسات عام 1978 ، كما سجلت المؤشرات عدد المنشآت وعدد العاملين وقيمة الأجور وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة معدلات نمو سالبة للمدة 1983- 1988- 1993 بعضها سجلها في بداية المدة والبعض الآخر في نهايتها كان سببها الحرب العراقية الإيرانية وكذلك الحصار الاقتصادي.

أما مؤشر قيمة الإنتاج فقد سجل معدلات نمو ايجابية لجميع سنوات السلسلة الزمنية ، وكان أعلى معدل بلغ 23 و48 % عام 1993 ، بينما كان أوطئ معدل 6 و3 % عام 1983 ،

2-تمتلك محافظة ميسان مقومات جغرافية كافية لإقامة أي نشاط صناعي مستقبلي فيها من هذه المقومات .

أ- أن لموقع محافظة ميسان الجغرافي المميز على المستويين الخارجي والداخلي ، فهي على تماس في حدودها مع إيران مما اكسبها أهمية تجارية كبيرة فعن طريق معاييرها الحدودية تمر قسما من تجارة العراق مع هذا البلد ، كما أن مجاورتها لثلاث محافظات (البصرة ، ذي قار ، واسط) قد خزنها سوقا إقليميا لمنتجات بعض صناعاتها والتي تفتقر إليها تلك المحافظات خاصة صناعة الطابوق .

ب- تحتل محافظة ميسان مركزا متميزا في إنتاج النفط والغاز الطبيعي مما يجعلها أوفر حظا في إمكانية قيام الصناعات النفطية والبتر وكيمياوي ، فضلا عن أنها مصدرين للطاقة .

ج- كشف دراسة التكوينات الجيولوجية لأراضي المحافظة ، أنها تتألف من صخور رسوبية ، لذلك فإن المعادن جميعها الموجودة فيها تعود إلى النوع اللافلزي مثل النفط والغاز الطبيعي والحصى والرمال والأطيان ، وتشكل هذه المعادن مدخلات للصناعات الأساسية الإنشائية أو البتر وكيمياوية والكيمياوية والنفطية .

د- تمتلك المحافظة موارد أولية نباتية كقصب السكر والحنطة والشعير والشلب والسمسم ، إضافة إلى المواد الأولية الحيوانية فهي من أوائل المحافظات في تربية الجاموس والبقرة والأغنام ، وهذا يعطي فرصة لإقامة صناعات غذائية ومنسوجات فيها فيما لو استثمر بالشكل الصحيح .

هـ- تتمتع المحافظة بعدد من السكان ، فهي تضم (637126) نسمة حسب تعداد 1997 يمثلون 288% من مجموع سكان العراق وتتجلى أهمية كثرة أعداد السكان في كونها يمثل سوقا واسعة لمختلف المنتجات الصناعية ، كما يهيئ فرصة اكبر للصناعات في الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة وبمختلف مستويات المهارة المطلوبة وهذا يساعد على إيقاف هجرتها إلى المحافظات الأخرى ، وبالتالي تضاعف في أعداد سكانها .

المصادر :

- 1 - إبراهيم شريف ، وآخرون ، جغرافية الصناعة ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1981 .
- 2 - احمد حبيب رسول ، مبادئ الجغرافية الصناعية ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، 1981 .
- 3 - أموري هادي كاظم ، الإحصاء القياسي ، مطبعة التعليم العلي ، بغداد ، 1990 .
- 4 - شركة نفط الجنوب ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، 2000
- 5 - صبري رديف ، وآخرون ، الرياضيات ، دار المعرفة ، بغداد 1980 .
- 6 - صلاح الدين عبد المسيح خربوش ، دور المنشآت الصغيرة في عملية التصنيع في العراق ، مجلة الصناعة ، العدد 2 ، السنة الثانية عشر ، مطبعة الأديب البغدادية المحدودة ، بغداد 1989 .
- 7 - عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، 1985 .
- 8 - عبد الرحمن المعني ، التخطيط الصناعي في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 1978 .
- 9 - عبد الزهرة علي الجنابي ، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط من العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1996 .
- 10 - عبد الستار محمد العلي ، ومحسن حرقش السيد ، تصميم المشاريع الصناعية ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، بدون سنة طبع .
- 11 - عصام طالب عبد المعبود ، من خصائص ترب محافظة ميسان ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1989 .
- 12 - كاظم شنته سعد ، اثر نهر دجلة في تقرير خصائص السطح والتربة في محافظة ميسان ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1995 .

- 13 - كفاية عبد الله العلي ، الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة واقعها وأفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2005 .
- 14 - محمد أزهري سعيد السماك ، وآخرون ، أساسيات الاقتصاد الصناعي ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، 1984 .
- 15 - مديرية إحصاء محافظة ميسان ، قسم الإحصاء الصناعي بيانات غير منشورة لعام 2002 .
- 16 - مديرية زراعة محافظة ميسان ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة .
- 17 - هشام عبد الجبار الهاشمي ، خلدون صبحي العصام ، التقرير التوضيحي لخارطة العراق الجيولوجية والاقتصادية 1000000/1 المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني ، مطبعة المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني ، 1985 .
- 18 - هيئة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مجموعة الإحصائية السنوية لعام 2000 ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، 2002 .
- 19 - وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الجيب الإحصائي مطبعة الجهاز ، 1979 .
- 20 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة ، 2004 .
- 21 - وزارة الري ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، 2000 .
- 22 - وفيق حسين الخشاب ، وآخرون ، الموارد المائية في العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، 1983 .
- 23- Saad , Z. Jassium , AL, Hashimi , Geological Map of Iraq , Published and printed by : D.G. of Geological survey and Mineral investigation , Baghdad, 1986